د:زبيري رابح

فعالية الإرشاد في تطبيق تقنيات الإنتاج العصرية في الزراعة الجزائرية

تمهيد :

إن تطبيق اتفاقات المنظمة العالمية للتجارة في المجال الزراعي القاضية بإلغاء الدعم الحكومي للإنتاج والتصدير، وإزالة كل الحواجز الجمركية وغير الجمركية في وجه تجارة المنتوجات الزراعية، سيؤدي إلى ارتفاع أسعار السلع الزراعية في السوق العالمية، وتقدر مصادر الأمم المتحدة أن الزيادة المتوقعة في أسعار السلع الزراعية الأساسية تتراوح بين 24 % و 33% وفقا لمتوسط أسعار السنوات: 1986-1988، كما يقدر مدير منظمة الأغذية والزراعة زيادة أسعار الحبوب بما لا يقل عن 40 %. [1]

وهذا يعني ارتفاع فاتورة الغذاء بالنسبة للجزائر باعتبارها بلداً مستورداً صافياً للغذاء، إذ تعتمد على الإستيراد في سد احتياجاتها بنسبة 65 % في الحبوب ومشتقاتها، و80 % في البقول الجافة و 56 % في الحليب ومشتقاته و 90 % في الزيوت و 100 % في السكر.

أن أفضل وسيلة لمواجهة هذا التحدي هو العمل على زيادة الإنتاج الوطني من المواد الزراعية من خلال تطبيق أساليب وتقنيات الزراعة الحديثة الكفيلة بتحسين الإنتاجية واستغلال الموارد الزراعية الكامنة، ولا يتأتى ذلك إلاّ إذا ألم الفلاحون بهذه الأساليب والتقنيات أولا، وآقتنعوا بنجا عتها ثانيا، وأحسنوا ممارستها ثالثاً، ومعلوم أن هناك دائما فجوة زمنية بين الاكتشافات التي تتوصل إليها مراكز البحث العلمي وبين تطبيقها في الحياة العملية للإنسان لزيادة رخاءه الاقتصادي والاجتماعي، وهذه الفجوة قائمة حتى في الدول المتقدمة ذاتها ناهيك عن الدول النامية.

ولذا لم يعد تقدم الأمم متوقفا على مقدار الاكتشافات العلمية التي تحققها فحسب وإنما أيضا بسرعة تطبيقها في ميادين الحياة العلمية. والذي يقوم بهذه المهمة في ميدان الزراعة هو الإرشاد الزراعي.

A. مفهوم ونشأة الإرشاد الزراعي

لقد تعددت التعاريف المقدمة للإرشاد الزراعي تبعاً لاختلاف المجتمعات ومراحل تطور النشاط الزراعي و الأهداف المتوقعة منه. غير أن أكثر التعاريف قبولا هو الذي وضعه شانغ CHANG سنة 1963 والذي يعتبر الإرشاد الزراعي " خدمة تعليمية غير مدرسية تهدف إلى تدريب الفلاحين وأسرهم والتأثير عليهم لتبني الممارسات المستحدثة في مجال الإنتاج النباتي والحيواني وفي الإدارة المزرعة وفي المحافظة على التربة وفي التسويق ". [2]

فالإرشاد عبارة عن عملية مستمرة يقوم بها جهاز متكامل من المهنيين، يحصل المسترشد بواسطتها على معلومات وتقنيات مفيدة، ويتمثل هذا المحصول " البعد الإتصالي " ثم مساعدتهم على استيعابها على شكل معارف ومهارات وتمثل هذه المساعدة " البعد التعليمي ".

وعادة ما يكون هدف العملية الإرشادية ببعديها الإتصالي والتعليمي وهو مساعدة المسترشدين على استخدام المعارف و المهارات والتقنيات في تحسين ظروف حياتهم، وقد ظهرت أول خدمة إرشادية زراعية في ايرلندا سنة 1847 قامت بها الجمعية الملكية لتحسين الزراعة (خلال المجاعة البطاطس الكبرى) بواسطة هيئة من المحاضرين المتنقلين، وفي سنة 1866 أصبح الإرشاد الزراعي في إنجلترا وظيفة جامعية بجامعتي كامبردج واكسفورد ثم انتشر إلى مختلف دول العالم انطلاقا من دول أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية بعد أن أصبح تخصصا يدرس في كثير من المعاهد والجامعات وتطورت طرقه وقنواته.

B. طرق وقنوات الاتصال الإرشادي

أدت الممارسة العملية للعمل الإرشادي والبحث العلمي إلى تطوير عدة طرق وقنوات للاتصال الإرشادي الزراعي.

I. قنوات الاتصال الإرشادي

يقصد بقناة الاتصال الوسيلة التي يمكن بواسطتها توصيل رسالة ما من المرشد إلى المسترشد (الفلاح)، وتختلف هذه الوسائل بحب طبيعة الرسالة والجهود الموجهة إليها وتأثيرها ومميزات كل منها ...إلخ.

ويمكن التمييز بين أربع قنوات رئيسية للإتصال الإرشادي هي :

- السمعية : كالراديو، الهاتف.
- السمعية البصرية : كالأشرطة، التلفزيون، الصور المتحركة.
- المقروءة (المكتوبة) : كالمراسلات، المنشورات، المجلات.
- المقابلات : كالزيارات الميدانية، المعارض، الأسواق.

إن استخدام أي من هذه القنوات مرتبط بمضمون الرسالة المراد تبليغها، وبالأهداف المراد تحقيقها وبالطريقة المتبعة في ممارسة العمل الإرشادي وبطبيعة وعدد المسترشدين.

II. طرق الاتصال الإرشادي

توجد عدة طرق للقيام بعملية الاتصال الإرشادي، فالطريقة التي تستخدم لمجرد إعلام المسترشدين وإثارة اهتمامهم تختلف عن تلك التي تسنخدم لإعطاء معلومات جديدة أو التي تستخدم لدفع الناس إلى مشكلة ما، كما تختلف طريقة تدريب وتعليم المسترشدين عن الطريقة التي تستخدم لتدعيم قبول فكرة أو ممارسة أو لتبينها و تطبيقها، كما وأن الطريقة التي تستخدم بكفاءة لترشيد الأفراد قد تختلف عن تلك التي تستخدم لترشيد الجماعات أو لترشيد الجماهير، وبصفة عامة يمكن التمييز بين ثلاث طرق رئيسية للاتصال الإرشادي هي:

1. الطريقة الفردية

توجد هذه الطريقة كما يدل عليها اسمها إلى فلاح واحد، وتتم عن طريق :

- الزيارات الميدانية للفلاح في المزرعة.
- الاتصالات المباشرة بالفلاح في الأسواق و العارض......
- الإستشارات التي تجري في المكاتب (المنذوبيات، المديريات والغرف الفلاحية).
- المراسلات والوسائل الحديثة الأخرى (هاتف، فاكس، وسائل الإعلام الآلي).

وتهدف هذه الطريقة إلى البحث واكتشاف الفلاحين المتفتحين على التقدم والقادرين على تطبيق المكتسبات والتقنيات الحديثة التي بإمكان المرشد نقلها لهم، كما تهدف إلى تمكين بعض الفلاحين من أن يصبحوا محطة اتصال لجهاز الإرشاد وبالتالي لنشر المعارف بين الفلاحين الآخرين.

ولهذه الطريقة عدة مزايا أهمها :

- تسمح بتكييف تقنيات الإرشاد مع كل حالة على حدى.
- توطد و تنمي العلاقات بين الفلاحين والمرشدين.
- تسهيل تأثير المرشد على الفلاح.
- ترفع من نسبة النجاح في تحقيق النتيجة المراد بلوغها.

ولكن يعاب على الطريقة الفردية في الإرشاد، أنها تتطلب عدداً كبيراً من المرشدين لتلبية حاجات العدد الكبير من الفلاحين المقدر عددهم في الجزائر بنحو مليون فلاح مما يجعلها أكثر كلفة.

2. الطريقة الجماعية

تغطى هذه الطريقة حقلاً تطبيقياً أوسع، إذا توجه إلى مجموعة من الفلاحين يتراوح عددهم بين 15 و 25 فلاحا بينهم نوع من التجانس من حيث الجنس، العمر، المكانة الاجتماعية، المصالح الخاصة [3] ...وتتم بـ :

- تقديم إرشادات وإيضاحات على تقنية ما.
- الاقناع والبرهنة على نتائج (قيمة) تقنية ما.
- زيارات شرح ومتابعة وتقييم.

ومن مزايا هذه الطريقة أنها تسمح بـ :

- تبادل الخبرات بين الفلاحين.
- الاتصال بعدد أكبر من الفلاحين.
- المشاركة الفعالة للفلاحين.
- تفك عزلة الفرد وتنمي روح التعاون والتنظيم بين الفلاحين.

ومن عيوب هذه الطريقة أنها :

- تستوجب تحضيراً دقيقاً وكاملا وقدرة كبيرة على إدارة الاجتماعات.
- تحتمل خطر الفصل بين الفلاحين النشطين والفلاحين غير النشطين.

3. الطريقة الجماهيرية

هذه الطريقة تغطي حقلا تطبيقا واسعاً، نقد تشمل منطقة كاملة وقد تعم بلداً كاملا، وتستخدم غالبا عندما يتعلق الأمر بالوقاية من / أو مكافحة الآفات والكوارث الطبيعية ويتوقف نجاحها على حسن اختيار الوسائل الواجب استعمالها، وفي تكامل هذه الوسائل كما يجب أن يكون متواصلة.

ومن مزايا الطريقة الجماهيرية أنها :

- تسمح بإعلام عدد كبير من الفلاحين في نفس الوقت.
- تحضر الفلاحين لتقبل التقنيات الجديدة .

- تمهيد لإدخال الطرق الأخرى (الفردية والجماعية).

ولكن يعاب عليها عدم إمكان الاقتصار عليها وحدها للحصول على ثقة الفلاحين وانضمامهم كلهم إليها، وتشير تجارب الإرشاد الزراعي في كل من الدول المتقدمة والدول النامية أن نسبة تبني واستعمال التقنيات الفلاحية المستحدثة من قبل الفلاحين تتناسب طردياً مع تعدد طرق الاتصال والتدريب الإرشادي المتبعة، ومدى توفرها على مستلزمات الأداء مثل المعينات السمعية البصرية ووسائل النقل والمواد والأدوات الفلاحية اللازمة لتطبيق (تجريب) الأساليب والتقنيات التي ينصح المرشدون بإتباعها، وكذا درجة التدريب الذاتي المسبق للمرشدين عليها. [(4)]

C. البرامج الإرشادية ومقومات نجاحها

إن القيام بأي عمل إرشادي ناجح سيستوجب أن يتم وفق برامج ديناميكية متطور تواكب الوسائل والتقنيات المستخدمة، والبرنامج الإرشادي هو بيان بالنشاطات والمشاكل والحلول المقترحة لمواجهتها والوسائل والأهداف المراد تحقيقها من خلال القيام بعمل إرشادي معين لفترة زمنية أقلها سنة، إن المرشدين غالبا ما يواجهون أثناء وضع وتنفيذ البرامج الإرشادية نوعين من المشاكل :

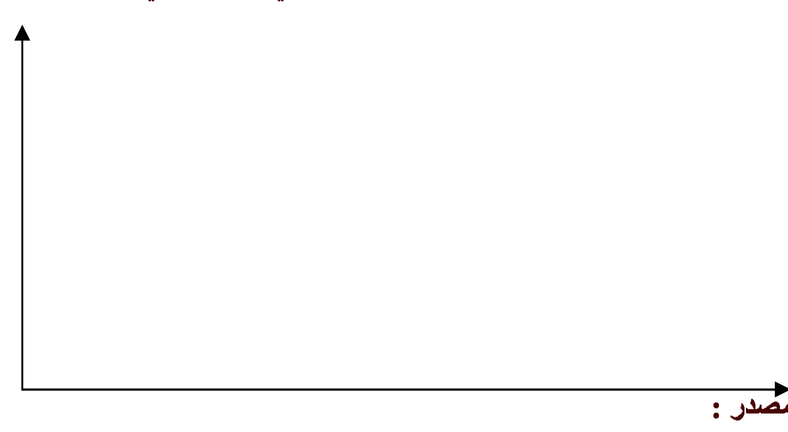
النوع الأول داخلي بطبيعته، ويرتبط بشدة بالتعليم الإرشادي، ويتضمن نقص المعلومات والمهارات الإرشادية، ونقص مهارات التعليم لدى الجهاز الإرشادي.

النوع الثاني يرتبط بالظروف الخارجية التي تعوق العاملين في الحقول الإرشاد وتتضمن :

- نقص هيئة الجهاز الإرشادي الحاصلين على ثقافة فنية زراعية عالية.
- العوامل الثقافية المعوقة مثل : عدم تعود الناس على نقل المعلومات المفيدة فيما بينهم، والقناعة بالمعلومات (والوضعية) الحاضرة ومقاومة التغيير.
- نقص مصادر التمويل والتموين الكافية لتنفيذ الممارسات المحسنة.
- يعارض بعض واجبات المرشد مع وظيفته الإرشادية، فغالبا ما يكلف المرشد بأعمال أخرى بالإضافة إلى عمله الإرشادي.
- قلة (وأحيانا انعدام) التنسيق بين الوكالات والمنضمات التي تقوم ببعض الأعمال الإرشادية، مما ينتج عنه ازدواج في الجهود و ضعف في الفعالية.

ولذا فإن نجاعة وفعالية البرامج الإرشادية مرهونة بجملة من الاعتبارات التي يتعين مراعاتها أثناء وضع وتنفيذ هذه البرامج أهمها :

1. تباين مواقف المجتمع الزراعي من مسألة التغيير، إذ كشفت البحوث التي أجراها روجرز Rogers وزملاءه في الخمسينات من القرن 20 بالولايات المتحدة الأمريكية أن تبني الخبرة يحدث أولا في مجموعة قليلة من الفلاحين يتبعها عدد كبير منهم وأخيراً يتقبلها الباقون، وغالبا ما يتخذ هذا التسلسل في التبني منحنى ذي شكل جرسي يطلق عليه " منحنى النشر الإرشادي
2. Extension Diffusion Cuvre " كما في الشكل التالي :



المصدر :

Adapté de Rogers, En : Diffusion of innovation, 3ed, Free press New yourk 1983 p 247.

Vanden Ban et autres : la vulgarisation rurale en Afrique 1994 P 22.

❖ المغامرون : هم فئة الفلاحين الذين يتقبلون بسهولة المشاريع المستجدة، وغالبا ما تكون ذات مستوى تعليمي أو مهمشة تريد تحدي مجتمعها بالخروج عن التقاليد والعرف.

- الشرعيون : هم فئة الفلاحين الذين يمثلون المجتمع أو القدوة الحميدة لمجتمعهم.
- التابعون بالإقناع : هم فئة الفلاحين الذين يثقون ثقة مطلقة بالشرعيين.
- التابعون المترددون : هم فئة الفلاحين الذين لا يتبعون إلا بالبرهان والأدلة الملموسة أي أن ثقتهم مرهونة بالمشاهدة (Voir pour croire).
- المتأخرون : هم فئة الفلاحين الأشد معارضة للتغيير بسبب امتيازاتهم في البناء الاجتماعي القائم من خلال نتائج هذه البحوث يمكن القول أن نجاح أي برنامج إرشاد زراعي يتوقف على مدى استيعاب وموافقة فئة الشرعيين لأنه سيترتب عن ذلك تلقائيا موافقة التابعين بالإقناع وبالتالي موافقة 50 %./ من الفلاحين.

3. حصر مشاكل واحتياجات الفلاحين بالتعاون معهم وتصنيفها حسب الأهمية الفلاحية أو الاقتصادية أو الاجتماعية.
4. تحديد الأهداف الوطنية والجهوية والمحلية للبرنامج الإرشادي.
5. وضع خطة تنفيذ البرنامج الإرشادي على ضوء المعطيات الرئيسية التالية.

- المشاكل التي تم تحديدها وتصنيفها وتوصيفها.
- التقنيات الزراعية التي تم تحديدها لمعالجة هذه المشاكل.
- التوقيت المزرعي المناسب.
- الامكانيات ولمستلزمات المتاحة.

6. تنفيذ البرنامج : أن يتم إنجاز برنامج الإرشاد الزراعي قبيل بدء المواسم الفلاحية بالنسبة لكافة المحاصيل وكذلك الأمر بالنسبة للإنتاج الحيواني ويراعى في ذلك :

- كثافة الأعمال الفلاحية والأعمال المنزلية بالنسبة للمرأة الريفية عند تحديد مواعيد النشاط الإرشادي.

- اتخاذ كل الاحتياطات الإعلام كافة الفلاحين ذوي العلاقة بمواعيد العمليات الإرشادية بصورة مسبقة وعدم تأجيل هذه المواعيد.
- إشراك المجموعات الفلاحية بصورة فعلية في تنفيذ البرنامج وتحديد الأدوار بدقة يساير مراحل العملية الإرشادية.
- تحديد أدوار الجهات والأطراف ذات العلاقة في النشاطات الإرشادية بصورة مسبقة والتأكد من إعلامها وحضورهم.
- وضع خطة عمل تنفيذية منفردة لكل نشاطات الإرشادي.

7. متابعة وتقييم البرنامج الإرشادي للتأكد من التنفيذ الحسن والمتوقع للخطة قصد التدخل في التنفيذ لإزالة العوائق أو زيادة القوة الدافعة بتعديل وتطوير الإجراءات التنفيذية، كما تعتبر عملية المتابعة وسيلة لجمع الحقائق والبيانات والمؤشرات الإحصائية الضرورية لقياس التغيرات السلوكية للفلاحين المترتبة على تنفيذ برنامج إرشادي معين ودرجة تحقيق أهدافه الاقتصادية والاجتماعية.

IV.

تعود بداية ممارسة الإرشاد الزراعي في الجزائر إلى أواخر الفترة الاستعمار، حيث كان المركز الدراسات التقنية الفلاحية C.E.T.A يقوم بالعمل الإرشادي لفائدة المعمرين إلى جانب الشركة الفلاحية للاحتياط S.A.P التي كانت تقدم بعض الخدمات الضرورية للفلاحين الجزائريين.

أما بعد الإستقلال فإن الممارسة الفعلية لخدمة الإرشاد الفلاحي تعود إلى بداية السبعينات، حين شرعت وزارة الفلاحة في إطار تطبيق إجراءات الثورة الزراعية ابتداء من سنة 1972 في تعيين عدد من التقنيين الزراعيين المتخرجين من المعاهد التكنولوجية الفلاحية في وظيفة مرشد زراعي في كل من المزارع المسيرة ذاتيا والمزارع النموذجية، وتعاونيات الثورة الزراعية.

ويمكن تقسيم التجربة الجزائرية في الإرشاد الزراعي إلى ثلاثة مراحل رئيسية هي :

مرحلة 1962 – 1971

عرفت الزراعة الجزائرية في هذه المرحلة غياباً تاماً لخدمات الإرشاد الزراعي ويعود سبب ذلك إلى ندوة الإطارات ذات التكوين التقني الزراعي من جهة وقلة الوسائل المادية والمالية اللازمة للقيام بهذه الوظيفة حيث تركز اهتمام الدولة في هذه المرحلة على توفير مستلزمات الإنتاج الضرورية (من بذور، أسمدة، أعلاف....) اللازمة للمزارع المسيرة ذاتيا التي رأت السلطة العمومية آنذاك وجوب حمايتها من الوقوع في وضع الأزمة، فكانت مخططات الزراعي Plans de culture السنوية المتضمنة تحديد نوع المزروعات والمساحات المزروعة ومواعيد تنفيذ العمليات الزراعية ومقادير مدخلات الإنتاج، ترد من مديرية الفلاحة للولاية في شكل تعليمات إلى المزارع المسيرة ذاتيا التي يتعين عليها تنفيذها كما جاءت.

أما فلاحو القطاع الخاص فقد ظلوا مهمشين طيلة هذه المرحلة من أي خدمات أو توجيه إلاّ فيما يتخذ أحيانا شكل تموين بالبذور والأسمدة، بينما أقصيوا تماما من الاستفادة من القروض لتمويل الإستثمار.

مرحلة 1972 - 1985

تميزت هذه المرحلة على الصعيد القطاع الزراعي بحدثين هامين الأول هو تطبيق إجراءات الثورة الزراعية التي أسفرت عن تكوين 4203 تعاونية إنتاجية C.A.P.R.A من فلاحين محرومين * وفلاحين صغار **، لم يسبق لهم معرفة ولا ممارسة تقنيات وأساليب الزراعة الحديثة.

والثاني هو إعادة هيكلة مزارع القطاع العام (الإشتراكي سابقا) سنة 1981 التي أدت إلى رفع عدد المزارع من 2071 مزرعة إلى 3492 مزرعة (عوض 5000مزرعة المقررة)، نظرا قلة عدد الإطارات الفلاحية المتخرجة حتى بداية هذه المرحلة (170 مهندسا و 325 تقني) الذي لا يسمح بتأطير هذا العدد الكبير من المزارع، والغياب شبه التام للفلاحين المؤهلين تقنيا (99 % من قوة العمل الزراعية لم يكن لها أي تأهيل تقني) فقد شرعت وزارة الفلاحة في تعيين عدد من التقنيين المتخرجين في وظيفة مرشد زراعي، كما سطرت برنامجاً لتكوين 125480 عون فني وعامل متخصص إلى غاية سنة 1984، ولكن ضعف الطاقة الاستيعابية لمنظومة التكوين الفلاحي لم يسمح إلاّ بتكوين 84101 عون من جعل 93 % من قوة العمل الزراعية تبقى بدون تأهيل إلى غاية سنة 1984، ورغم تحسين نسبة التأهيل فإنها تبقى منخفضة جداً إذا عرفنا أنها تخص مزارع القطاع العام دون الخاص وأن ما يعادل 5 % من قوة العمل المؤهلة يخسرها القطاع سنويا بين التقاعد والتسرب.

إن ضآلة نسبة الفلاحين المؤهلين يجعل وجود إطارات فلاحية ضرورية لتقديم الإرشادات التقنية لهم وتعليمهم كيفية تطبيقها في عمليات الإنتاج. ولاستدراك العجز الكبير المسجل في مجال التأطير التقني، شرعت وزارة الفلاحة منذ مطلع السبعينات في تنفيذ برنامج واسع لتكوين الإطارات الفلاحية، بالفعل تضاعف عدد الإطارات المتخرجة عام 1979 بأكثر من 4مرات عما كان عليه في سنة 1970، ولكن هذا التطور الهام في عدد الإطارات لم يحقق الفعالية المرجوة في مجال الإرشاد الزراعي لعدة أسباب أهمها :

1) اختلال التناسب بين مستويات التكوين، إذ تضاعف عدد المهندسين بوتيرة أسرع من عدد التقنيين مما جعل نسبة المهندسين إلى التقنيين هي 2:1، بين النسبة المثلى حسب منضمة التغدية والزراعية هي 3:1. [(5)]

2) الطابع النظري للتكوين وترفع الإطارات عن الإندماج في وسط الفلاحين وتعاملهم معهم بأسلوب الأمر والنهي وعدم أخد خبرتهم العلمية الطويلة بعين الإعتبار.

3) الإنحراف الإطارات المتخرجة إلى مهام إدارية بعيداً عن مواقع الإنتاج المباشرة في المزارع، إذ لم تزد نسبة العاملين منهم في المزارع عن 3.8 % سنة 1979 [(6)] والأمر يتعلق بالمزارع المسيرة ذاتيا فقط، أما المزارع غير المؤطرة أصلا (في القطاعين العام والخاص) فإنها تستفيد مبدئيا من مساعدة تقنية يقدمها نظريا 3 آلاف مهندس وتقني، ولكن هذا الطاقم كان في الواقع متمركزاً في الإدارة الفلاحية المحلية (المديريات والمندوبيات) وتعاونيات الخدمات ولا تغطي خدماته الإرشادية علميا إلاّ المزارع الكبيرة.

4) أن تجربة العمل الإرشادي في هذه المرحلة طبعها الإرتجال و المبادرات الشخصية للمرشدين في غياب هيئة أو جهاز متخصص يمدهم بالبرامج و المناهج الإرشادية ، كما لم تكن برامج التكوين في المعاهد الفلاحية تشتمل على مادة الإرشاد الزراعي ، بالإضافة إلى عدم تو فر الوسائل و الأدوات اللازمة للقيام بالعمل الإرشادي .

مرحلة ما بعد 1986

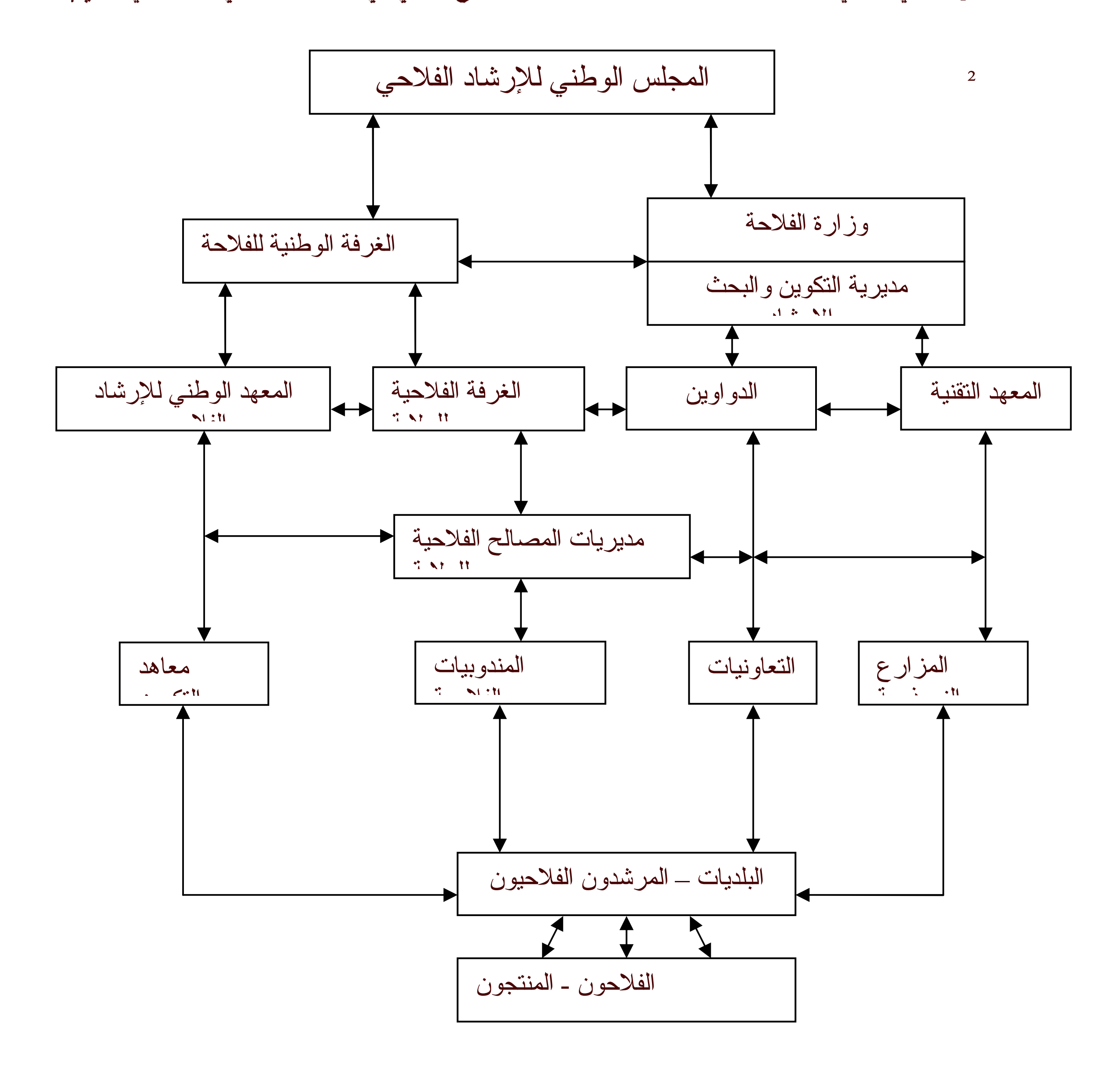
على ضوء تجربة المراحل السابقة التي كشفت أن مجرد تعيين طاقم من المرشدين الزراعيين أمر غير كاف لضمان وضع المعارف و التقنيات الزراعية المستحدثة موضع التنفيذ من قبل الفلاحين بدون وجود جهاز متكامل من المهنيين يسهر على تأطير العمل الإرشادي .

صدر المرسوم الوزاري رقم 1985/12/31 المتضمن إنشاء الجهاز الوطني للإرشاد الفلاحي كهيئة رئيسية تسهر على تسيير العمل الإرشادي تحت شعار (تحسين الإنتاج والإنتاجية لضمان الإكتفاء الذاتي الغذائي) ، وحدد المرسوم الهيئات المكونة للجهاز ومهامها وأدوارها ، والتي كان معظمها موجودا أو يمارس نشاطا ذا علاقة بالعمل الإرشادي و بشكل منفرد.

ويوجد الجهاز على أربع مستويات إدارية من القمة إلى القاعدة و هي :

المستوى الوطني و المستوى الولائي ومستوى الدوائر ومستوى البلديات يوجد على قمة الجهاز (المجلس الوطني للإرشاد الفلاحي) . ويمثل الجهاز على المستوى الوطني (مديرية التكوين و البحث و الإرشاد) وهي إحدى المديريات المركزية لوزارة الفلاحة

و على المستوى الولائي يمثله " مكتب التكوين و الإرشاد) التابع لمديرية الفلاحة للولاية وعلى مستوى الدوائر تمثله " من خلال" اللجنة التقنية المختلطة " المكلفة بمتابعة نشاطات الإرشاد والإشراف على المرشدين وعلى مستوى البلدية يمثل الجهاز " المرشد الفلاحي" الذي يقوم بمساعدة المندوبيات الفلاحية بوضع برامج الإرشاد المحلية وتنفيذها مع الفلاحين والشكل التالي يوضح الهيكل العام لجهاز الإرشاد الزراعي الوطني :



لقد أعقب إنشاء الجهاز الوطني للإرشاد الفلاحي مباشرة ، إعادة تنظيم المستثمرات الفلاحية العمومية (القانون 87-19بتاريخ 08-12-1987) وهي العملية التي أدت إلى رفع عدد مستثمرات الملك العام إلى 91348.(7) مستثمرة تجارية جماعية و فردية ، و كان لها تأثير سلبي على التكوين و الإرشاد الفلاحي و ذلك للأسباب التالية :

- إلغاء نظام التقاعد بين وزارة الفلاحة و المتكونين الذين كان يضمن توظيف المتخرجين ، مما أدى على عدم إقبال الطلبة على التكوين الزراعي بعد زوال الحافز الرئيسي [(*)].
- رفض الإطارات الزراعية الاندماج في المستثمرات الجماعية الجديدة لن القانون87 – 19 لم يميز بين الإطارات و الفلاحين في الحقوق و الواجبات . مما أدى إلى إعادة حبس أغلبية الإطارات التي بقيت تحت وصاية وزارة الفلاحة في وظائف إدارية.

و لذا فان التحول الذي عرفه القطاع الزراعي منذ 1987 كان يقتضي إعادة النظر في سياسة التكوين و التأطير الزراعي باتجاه التركيز على تطوير نظام الإرشاد الزراعي بمختلف وسائله و طرقه و مناهجه التي تسمح بتوصيل المعارف العلمية و التقنية الزراعية إلى الفلاحين و وضعها موضع التطبيق.

و في هذا السياق قامت وزارة الفلاحة بمبادرتين :

الأولى، تمثلت في إنشاء الغرفة الفلاحية الوطنية بموجب المرسوم التنفيذي رقم 91 – 38 المؤرخ في 16 فيفري 1991، و الذي نص على إمكانية إنشاء غرف فلاحية على مستوى الولايات ، و لكن المرسوم لم ينص صراحة على أن الإرشاد الفلاحي أحد اختصاصاتها ، بل تحدث في مادته الثالثة (3) عن : " نشر الإعلام العلمي و التقني و الاقتصادي الموجه إلى أعضائها " كإحدى مهام الغرفة.

و في أفريل 1994 صدر قرار من وزير الفلاحة يتضمن القانون الداخلي للغرفة الفلاحية الولائية و نص صراحة على أن الإرشاد الفلاحي مهمة من مهامها. من خلال المشاركة في وضع برامج العمل المتعلقة بالإرشاد الفلاحي.

و خلال الموسم 1995/94 طلب من الغرفة الوطنية التحويل التدريجي للمرشدين الفلاحيين الموجودين على مستوى الدوائر و البلديات إلى الغرفة الولائية، و من الأسباب و الحجج التي كانت وراء هذا الطلب نذكر ما يلي :

- ضعف فعالية الإرشاد الفلاحي و المرشدين قبل التحويل.
- ضرورة الإرشاد المحلي و اللامركزي.
- الاهتمام أكثر بحاجات الفلاحين في كل منطقة.
- احتكاك أكبر للمرشد مع الفلاحين بعد التحويل
- إستجابة أكبر الفلاحين للرسالة الإرشادية المقدمة تحت مسؤولية المهنة.
- تجنيد و حضور أكبر للفلاحين في الأيام الإرشادية .
- إمكانية مشاركة الفلاحين المادية في العمل الإرشادي (بذور، أسمدة، آلات ...)

(*) مما اضطر وزارة الفلاحة إلى تقليص عدد معاهد التكوين من 42 في سنة 1992 إلى 11 معهد فقط.

الثانية، تمثلت في إنشاء " المعهد الوطني للإرشاد الفلاحي ". بمربسوم تنفيذي رقم 95 – 96 بتاريخ 01 أفريل 1995. اسندت له أربع مهام رئيسية هي :

- القيام بالبحوث و التقارير من أجل ترقية و تطوير نشاطات الإرشاد.
- الدعم التقني للإنتاج و تحفيز الوسط الريفي و تنشيطه.
- العمل على نشر و دعم وسائل الاتصال السمعية البصرية.
- ترقية شبكة وطنية للمعلومات الفلاحية.

VI – مؤشرات ضعف فعالية الإرشاد الزراعي في الزراعة الجزائرية :

التمست التجربة الجزائرية في الإرشاد الزراعي إلى حد الآن في التحول بعدم نجاعتها و ضعف فعاليتها و هذا ما يؤكده التراجع المسجل في استعمال تقنيات و مستلزمات الزراعة الحديثة من قبل المزارع منذ تخلي الدولة عن الدعم المباشر لها بعد إعادة تنظيم مزارع القطاع العام سنة 1987. و فيما يلي بعض المؤشرات الدالة على ذلك[8] :

1- انخفاض كمية الأسمدة المستخدمة من 517 ألف طن خلال 1986/84 إلى 290 ألف طن خلال 1994/92 .

2- انخفاض البذور المحسنة من مجموع البذور المسلمة للفلاحين من 56% في الموسم 1981/80 إلى 27% في الموسم 1994/93 .

-3 انخفاض كمية مواد الصحة النباتية المستعملة من 16.5 ألف طن خلال 1986/84 إلى 9.6 ألف طن خلال 1994/92 .

-4 انخفاض نسبة بساتين الأشجار المثمرة الهشة حوالي 624 ألف هكتار خلال 1984/80 وارتفاع مساحة بساتين الأشجار المثمرة المقاومة في نفس الفترة من 140 ألف هكتار إلى 159 ألف هكتار، لأن الأولى تتطلب تقنيات وعناية أكبر من الثانية.

-5 انخفاض نسبة المساحة المزروعة من مجموع المساحة الصالحة للزراعة من 47.1% خلال 1987/83 إلى 40.9% خلال 1993/90.

-6 انخفاض عدد الأبقار من 1459 ألف رأس خلال 1984/80 إلى 1335 ألف رأس خلال 1993/90 وارتفاع عدد الأغنام في نفس الفترة من 15 مليون رأس إلى حوالي 17 مليون رأس، لأن الأولى تتطلب تربيتها تقنيات ورعاية غذائية وصحة أكبر من الثانية.

إن التراجع الحادث في استعمال تقنيات ووسائل الزراعة الحديثة بقدر ما يؤشر إلى ضعف فعالية الإرشاد الزراعي، فإنه يعود كذلك إلى :

- كون المزارع الجماعية والفردية المنبثقة عن إعادة تنظيم مزارع القطاع العام في 1987 لم تعد ملزمة باتباع المسار والأسلوب التقني للمزروعات الذي تحدده المصالح التقنية الفلاحية.
- الارتفاع الكبير في أسعار مستلزمات الإنتاج (بذور، أسمدة، عتاد، ...) بعد إلغاء الدعم الحكومي ابتداء من سنة 1990.

الهوامش:

1- علي إبراهيم: منظمة التجارة العالمية، جولة أوروغواي وتقنين نهب العالم الثالث، 1993، ص162.

2- أحمد محمد عمر : الإرشاد الزراعي المعاصر، مصر للخدمات العلمية، القاهرة، 1992، ص11.

3- INVA : Vulgarisation agricole; Notion, Objectifs et M2thodes, Alger 1995, P10.

4- فاطمة العربي عبد الصمد : دور الإرشاد الفلاحي في التنمية الفلاحية المستدامة، مذكرة تخرج، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2000، ص24.

5- خالد الحامض: التخطيط الزراعي، المطبعة السورية، حلب 1985 ص34.

6- MARA : Etat d'encadrement agricole, 30 juin 1979, P42.

7- Ministère de l'agriculture, Direction des statistiques; la question foncière par les chiffres, 1995, P2.

8- رابح زبيري: الإصلاحات في قطاع الزراعة بالجزائر وآثارها على تطوره، أطروحة دكتوراه، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1996، ص201-238.